الرئيس المصري يزور السعودية غداً لتعزيز العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين

«الرئاسة»: السيسي يثمن غاليا المواقف التاريخية لخادم الحرمين أثناء تطوعه في الجيش المصري وقت العدوان الثلاثي

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلن المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية في مصر السفير علاء يوسف أن الرئيس عبدالفتاح السيسي سيقوم غدا بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية، حيث من المقرر أن يلتقي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز.

وقال المتحدث الرئاسي ـ في تصريح نشرته وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية الرسمية ـ إن «زيارة الرئيس السيسي للسعودية تعد الأولى بعد تولي خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز سدة الحكم، وتهدف إلى تعزيز ودعم العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين في شتى المجالات السياسية والاقتصادية، في ضوء المواقف المشرفة للمملكة العربية السعودية والتي ساندت من خلالها الإرادة الحرة للشعب المصري».

وأضاف: «كما تعد الزيارة مناسبة للتباحث بشأن مستجدات الأوضاع ومختلف القضايا الإقليمية في المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بتدهور الأوضاع في اليمن وضرورة تداركها، تلافيا لآثارها السلبية على أمن منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر».

وأكد السفير علاء يوسف أن الرئيس يولي اهتماما خاصا للتواصل والتنسيق المشترك بين البلدين على كل الأصعدة، في ظل الهجمة الشرسة التي تتعرض لها الأمة العربية وسعي بعض الأطراف والجماعات المتطرفة لاستغلال الفراغ الذي خلفه الاقتتال الداخلي وحالة الضعف في بعض الدول للتوسع والإضرار باستقرار ومستقبل شعوب المنطقة، كما ستكون القمة العربية المقبلة ضمن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الزيارة، خاصة أن الوضع الحالي يتطلب أهمية تفويت كافة محاولات بث الفرقة والانقسام بين الدول العربية والتكاتف فيما بينها لمواجهة المخاطر المتسارعة التي تتعرض لها المنطقة العربية.

وأشار المتحدث الرئاسي الى أن «الرئيس السيسي يثمن غاليا المواقف التاريخية للملك سلمان بن عبدالعزيز أثناء تطوعه في الجيش المصري وقت العدوان الثلاثي، وكذا قيادته حملة لدعم النازحين المصريين وقتئذ، وتضامنه مع مصر خلال حرب أكتوبر 1973، وهي المواقف التي تدلل على الإخوة الحقيقية والصداقة الوفية وتأتي متسقة مع الإطار العام الذي يضم العلاقات بين البلدين ويكلله التقدير والمودة والاحترام المتبادل، مما يجعل العلاقات بين البلدين الشقيقين نموذجا يحتذى لما يجب أن تكون عليه العلاقات العربية ـ العربية».

«الإداري» يرفض طعنه على عدم قبول أوراق ترشحه

أحمد عز خارج السباق البرلماني.. رسمياً

شبين الكوم ـ وكالات: قضت محكمة القضاء الإداري بمحافظة المنوفية، برئاسة المستشار عبدالسلام النجار رئيس المحكمة، برفض الطعن المقدم من رجل الأعمال أحمد عز على عدم قبول أوراق ترشحه لانتخابات مجلس النواب 2015، واستبعاده نهائيا من السباق البرلماني.

وأكد مصدر رفيع المستوى بالمحكمة أنه تم رفض جميع الطعون المقدمة والبالغ عددها 8 قضايا، لتنتهي بذلك مرحلة الطعون والإعلان عن كشوف الأسماء النهائية للمرشحين للانتخابات البرلمانية.

من جانبه، أكد مصدر قضائي أن محكمة القضاء الإداري بالمنوفية سببت حيثيات قرارها برفض طعن رجل الأعمال أحمد عز، أمين تنظيم الحزب الوطني المنحل، على قرار استبعاده من لجنة البت التابعة للجنة العليا للانتخابات، قائلة في حيثياتها: «إن رجل الأعمال عجز عن تقديم ما يثبت رفع التحفظ على أمواله والتصرف فيها، وكذلك حساباته السرية، حيث صدر ضده قرار من جهاز الكسب غير المشروع وأيدته محكمة الجنايات، وهو ما يفقده أحد شروط الترشح للبرلمان».

وأشار المصدر إلى أنه تبين للمحكمة أن الحساب الذي قام رجل الأعمال بفتحه وفقا لما نص عليه قانون مباشرة الحقوق السياسية بإلزام المرشح بفتح حساب بأحد البنوك التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات والذي قام بفتحه في بنك مصر، لا يستطيع التعامل عليه بالإيداع أو السحب، بعد قيام البنك المركزي بإغلاقه.

وأوضح المصدر أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري يعني استبعاد رجل الأعمال أحمد عز من الكشوف النهائية، والتي من المقرر الإعلان عنها بعد الانتهاء من نظر الطعون في مدة الـ5 أيام التي حددتها العليا للانتخابات بأن تفصل فيها.

وكان «عز» قد تقدم بطعن على قرار اللجنة العليا للانتخابات بعدم قبول أوراق ترشحه لانتخابات مجلس النواب 2015 عن دائرة السادات، والتي أرجعت سبب رفضها لأوراقه إلى أنه لم يقدم إقرار الذمة المالية، وليس له حساب بنكي لديه الحق الكلي في التصرف به.

أحمد عز

«الوفد»: 201 مرشح للحزب تم قبول أوراقهم حتى الآن

القاهرة ـ أ.ش.أ: صرح المتحدث الرسمي باسم حزب الوفد، المستشار بهجت الحسامي بأن عدد مرشحي الحزب في انتخابات مجلس النواب الذين تم قبول أوراقهم بلغ عددهم 201 مرشح منهم 191 مرشحا على المقاعد الفردية و10 على قائمة «في حب مصر».

وأضاف الحسامي في تصريح صحافي ان هناك عددا من المرشحين تم استبعادهم لعدم استكمال أوراقهم وتقدموا بطعون للقضاء الإدارى، لافتا الى انه سيتم الفصل فيها قريبا، متوقعا أن يكون الحكم القضائي لصالحهم، حيث إنه جار استكمال أوراقهم.

الجميل ينفي عرقلة الحكومة ويتهم معرقلي انتخاب الرئيس

مصادر لـ «الأنباء»: صيغة مركبة لآلية عمل الحكومة تشكل تسوية سياسية وليس حلاً دستورياً

بيروت ـ عمر حبنجر

يتجه رئيس الحكومة تمام سلام الى دعوة مجلس الوزراء لاستئناف اجتماعاته وفق صيغة تجمع بين آلية العمل المعمول بها، وفق البند الاول من المادة 65 من الدستور، اي التوافق بالاجماع على القرارات والمراسيم، معطوفة على تعهد من الوزراء بالامتناع عن ممارسة «الڤيتوات الرئاسية» في كل قضية وملف، الا ما يمس الدستور والميثاقية الوطنية.

على ان التوافق داخل مجلس الوزراء يتهاوى عند اعتراض فريقين من الوزراء من مكونات الحكومة السياسية، واذا أصر احدهم على رفض هذه القواعد يستطيع التنحي والخروج من الحكومة.

وتضيف مصادر التيار الوطني الحر التي كشفت عن هذه الصيغة ـ المخرج، ان بقاء الحكومة وعملها ضرورة وطنية ودولية حاسمة، علما ان مثل هذه الصيغة تنقل «الڤيتو» من يد فريق وزاري وتضعه بيد فريقين، ولا يبدو هذا صعبا عند توافر ارادة التعطيل في ضوء التحالفات الثنائية الممثلة في الحكومة، بين حزب الله والتيار الوطني الحر، والتي تصبح ثلاثية بانضمام وزراء الرئيس سليمان والنائب جنبلاط، ما يوحي بحسب مصادر وسطية لـ «الأنباء» بان مثل هذه الصيغة المطروحة تشكل تسوية سياسية وليس حلا دستوريا، علما ان الحلول الحقيقية تكون بصفاء النوايا وبقراءة الدستور بايجابية.

ويبدو ان هذه المعطيات ليست كافية من وجهة نظر حزب الكتائب لرأب الصدع الحكومي الناجم عن موضوع آلية العمل، ومن هنا كان حرص مصادر الحزب على نفي توصل رئيس الحكومة تمام سلام الى ما يتيح له الدعوة الى جلسة جديدة لمجلس الوزراء الاسبوع المقبل على الرغم من الاتصالات واللقاءات التي عقدها امس، علما ان وزير البيئة القريب من تمام سلام امل في انعقاد الجلسة الاسبوع المقبل لمناقشة الامور التي ادت الى التجاذب الحكومي الحاصل.

رئيس حزب الكتائب امين الجميل الذي انعقد اللقاء الوزاري التشاوري الثاني في منزله قال: لسنا نحن من يعرقل عمل الحكومة ولا آلية عملها، موضحا ان الكرة ليست عندنا ولا عند الرئيس سلام الذي سأزوره في الوقت المناسب، بل هي عند الآخرين الذين يعرقلون ولا يعدمون وسيلة للعرقلة، وقد رأينا كيف انهم استخدموا الدستور لعرقلة انتخاب رئاسة الجمهورية.

واضاف الجميل لجريدة «اللواء»: نحن لا نضع اللوم على رئيس الحكومة، لأنه يقوم بما يمليه عليه ضميره وواجبه الوطني، وفي الوقت نفسه ما يهمنا هو اجراء انتخابات رئاسة الجمهورية وملء الفراغ في هذا الموقع ومنع استخدام الدستور للعرقلة.

وسأل الجميل: هل اصبح تعيين موظف في الدولة اهم من انتخابات رئاسة الجمهورية؟ وهل بقاء الوضع على ما هو عليه ـ اي استغلال الوضع لغايات شخصية ـ يصب في مفهومنا للميثاق؟ محذرا من تأقلم الجميع مع هذا الوضع، اذ عندها يكون سبق السيف العذل. الرئيس سلام اكد من جهته انه يسعى عبر مشاوراته مع القوى السياسية حول آلية عمل الحكومة الى تسيير وتسهيل مصالح الدولة والمواطنين، لأنه اذا استمر التعطيل ضاع البلد، متمنيا ان تتحمل هذه القوى مسؤولياتها في النهوض بالبلد.

وقال لـ «السفير»: نحن اكدنا منذ اعتماد هذه الآلية على ما ينص عليه الدستور كخيار اول، وهو التوافق في الامور والبنود الادارية والاجرائية والمالية، اما الامور الميثاقية او التي تثير حساسية او اشكاليات فبإجماع كل الاطراف، لكن البعض ذهب الى اعتماد الاجماع في كل القضايا الصغيرة والكبيرة فتعطل عمل الحكومة.

واضاف: البعض ربط عمل الحكومة بالانتخابات الرئاسية فوصلنا الى التعطيل، علما انه لا رابط مباشرا بين الاثنين، فلماذا يتسترون بالاستحقاق الرئاسي؟ ولماذا يربطون عمل الحكومة بالرئاسة ليعطلوا الحكومة؟

وعما تردد عن لقاء قريب بينه وبين الرئيس امين الجميل، قال سلام: لقد اتفقنا منذ اسبوعين على اللقاء لكنه اصيب بوعكة صحية (آلام في عصب الرجل)، ولكنه تعافى، ونراه في الاجتماعات، الا انه حتى الآن لم يطلب عقد اللقاء، مع انه قال بعد الاجتماع الوزاري عنده انهم يقفون مع رئيس الحكومة ويدعمونه، فكيف يترجمون هذا الدعم؟

مصدر وزاري من خط اللقاء التشاوري امل عبر «الأنباء» ان يدعو الرئيس سلام الى عقد جلسة لمجلس الوزراء يصارح فيها اعضاء الحكومة بأن لصبره حدودا، فإما يعدلون الآلية واما يعاودون العمل بالآلية المعتمدة شرط التعهد بعدم العرقلة.

الرئيس حسين الحسيني قال من جهته: لقد وصلنا الى طريق مسدود والشغور دخل شهره العاشر ولا يجوز ان نكمل على هذا المنوال.

الحسيني ذكر باقتراح عرضه بعد زيارته الرئيس سليم الحص ويقضي بانتخاب رئيس للجمهورية لمدة سنة، وبصورة مؤقتة وانتقالية، يتخللها استحداث قانون انتخابات واجراء انتخابات نيابية، وعندئذ نعود الى الحالة الطبيعية.

الرئيس الاسبق لمجلس النواب تحدى المعترضين على ايجاد حل بديل، فلا يجوز صلب البلد من اجل طموحات شخصية صغيرة.

وترفض مختلف الفعاليات المارونية اي حل يقوم على تقصير ولاية رئاسة الجمهورية المحددة بست سنوات حتى ولو بصورة استثنائية وانتقالية.

بدوره، رئيس الحكومة السابق سليم الحص وجه نداء وطنيا عن انتخاب رئيس للجمهورية وصلاحيات مجلس الوزراء، وقال: واهم من يعتقد ان لبنان سيبقى بمنأى عما يحصل في المحيط مع هذا التشرذم الداخلي، مؤكدا انه لا يوجد اي مسوغ يمنع النواب من تأدية واجبهم وانتخاب رئيس، فلتسقط كل الآليات المبتدعة التي تخرق الدستور خصوصا في ظل الشغور الرئاسي.

ودعا الى الحفاظ على الارث الحضاري والثقافي للبنانيين، وان نرتقي بعملنا الى مستوى المسؤولية الوطنية ونقدم مصلحة الوطن والشعب على مصالحنا الذاتية الحزبية، وقال: اي خلل يصيب صيغة لبنان والتعايش والتسامح يصبح لبنان مهددا بشكل جدي كيانا ووطنا ونحن نتفهم النوايا الحسنة لرئيس الحكومة تمام سلام لقبوله صيغة الاجماع في مجلس الوزراء ايمانا منه بالحفاظ على الوحدة الوطنية، ولكن للاسف البعض استغل حرص سلام على الاجماع الوطني ليعمل على المناكفة السياسية.

واعلن التمسك باتفاق الطائف وتطبيق بنوده، خصوصا فيما يتعلق بصلاحيات رئيس مجلس الوزراء والمادة 65 من الدستور واضحة وهي تحدد الآلية الدستورية لاتخاذ القرارات في مجلس الوزراء، مشددا على ان المطلوب تطبيق الدستور والالتزام ببنوده وليس خرقه والعمل على تفسيره.

ولفت الى ان الحياة السياسية تعاني شللا وخرق الدستور اصبح امرا عاديا بل محللا عند البعض، وهذا يدفعنا الى الاعتقاد اننا نعيش في حالة من الفوضى والفساد من دون رادع، وطالب بانتخاب رئيس توافقي يحصن لبنان الوطن ومجتمعنا المتنوع من التداعيات الاقليمية.

اعتصام نازحين سوريين من الحسكة في منطقة الجديدة شرق بيروت (محمود الطويل)

سلام: يقولون إنهم مع رئيس الحكومة فأين دعمهم؟

الحسيني يقترح رئيساً مؤقتاً لسنة واحدة والحص يدعو إلى سقوط كل الآليات المبتدعة لخرق الدستور

قهوجي: الجيش لن يبقى الرادع فقط.. بل السيف القاطع

بيروت: وجه قائد الجيش اللبناني العماد جان قهوجي تحية الى كل العسكريين المنتشرين على طول الحدود وخص بالذكر الوحدات العسكرية التي حققت إنجازا نوعيا كبيرا اول من امس الخميس في جرود رأس بعلبك.

وأوضح قهوجي لصحيفة «المستقبل» ان العملية أتت في سياق توجيه ضربة استباقية ناجحة أسفرت عن سيطرة الجيش التامة على مرتفعي صدر الجرش وحرف الجرش، مشددا على ان هذه العملية تشكل منعطفا مهما في المعركة الجارية في سبيل تحصين الجبهة الحدودية لكونها خلقت سلسلة متراصة بين أكثر من موقع عسكري حدودي بحيث أصبحت الجبهة متماسكة أكثر وأكثر بعدما عزز الجيش تمركزه في عمق المنطقة من خلال سيطرته على تلّتي الجرش اللتين تقعان على ارتفاع استراتيجي أعلى من تلة رأس الحمرا.

وردا على سؤال، لفت العماد قهوجي الى انه بعد نجاح العملية والسيطرة بشكل تام على تلّتي «الجرش» عمدت الجماعات الإرهابية الى قصف المنطقة بصاروخ ما أدى الى اصابة اربعة عسكريين بجروح بينهم ضابط، مشيرا في المقابل الى ان الجيش ألحق بالمسلحين خسائر محققة بينما واصلت الوحدات العسكرية عمليات مطاردتهم وقصفهم من المروحيات وبالقذائف المدفعية بعد ان فروا من المواقع المستهدفة تاركين وراءهم أسلحتهم وأعتدتهم العسكرية.

وقال ان الجيش لن يبقى الجيش الرادع فقط، بل سيكون القاطع ايضا.

تمنى تحرير الاستحقاق الرئاسي من الكواليس الإقليمية

الوزير جريج: اللقاء التشاوري ليس موجهاً ضد التقارب العوني ـ القواتي

بيروت ـ أحمد منصور

نفى وزير الإعلام رمزي جريج في حديث الى «تلفزيون لبنان»، أن «يكون اللقاء التشاوري الذي عقد أمس في دارة الرئيس أمين الجميل موجها ضد التقارب العوني ـ القواتي»، موضحا أن اللقاء «ليس أمرا استثنائيا أو غير مألوف، بل إن الوزراء المشاركين فيه يجتمعون بصورة اعتيادية قبل انعقاد جلسات مجلس الوزراء للبحث في الشؤون المطروحة، وهو ليس ضد أحد، كما ورد في البيان».

وأشار الى أن اللقاء «أراد التركيز على ثلاثة أمور وهي: عدم تسخيف غياب رئيس للجمهورية واستمرار الشغور الذي يعطل عمل كل المؤسسات الدستورية، ورئيس الحكومة تمام سلام كان في مستهل كل جلسة يؤكد ضرورة انتخاب رئيس لتنظيم عمل سائر المؤسسات، ونحن نلتقي معه على هذا الصعيد، إذ إن عدم انتخاب رئيس جديد ليس مسؤولية للحكومة، بل مسؤولية من يتخلفون عن حضور جلسات للانتخاب، وثانيا ضرورة استمرار عمل الحكومة وعدم استعمال الوزراء حق النقض لعرقلة سير العمل، وثالثا دعم مساعي الرئيس سلام من أجل تسهيل أمر انتخاب رئيس والمحافظة على المؤسسات الدستورية الوحيدة التي تعمل».

وقال جريج ردا على سؤال عن خروج الكتائب عن إجماع 14 آذار في اللقاء التشاوري: ان الكتائب جزء من 14 آذار، ولم يحصل أي تغيير في التكتلات السياسية، فكل فريق مشارك في اللقاء انطلق من مواقفه السابقة من الناحية السياسية، الكتائب جزء من 14 آذار ولن تتخلى عنها، وبعد أسبوعين نحتفل بالذكرى العاشرة لإطلاق ثورة الأرز، ولا أعتقد أن هذا اللقاء سيؤدي الى أي انعكاس سلبي بين مكونات هذا الفريق، ولاسيما مع تيار المستقبل، إذ تجمعنا مسلمات وطنية متفق عليها. مؤكدا أن اللقاء لا يشكل تكتلا سياسيا، بل هو مجرد لقاء يتشاور خلاله المجتمعون في أمور الساعة ويتخذون مواقف منها.

ولفت إلى أن «المشاركين في اللقاء لم يعرقلوا عمل الحكومة، في حين أن ما أدى الى رفع الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء هو عرقلة ناتجة من تصرفات وزراء خارج اللقاء التشاوري، وتحديدا من التيار الوطني الحر، مشددا على «أننا ندعم الرئيس سلام ولدينا الثقة بأنه سيقود البلاد الى شاطئ الأمان، وشاطئ الأمان يكون بانتخاب رئيس، ويبقى هذا الأمر أولوية الأولويات. وأمل «انعقاد جلسة حكومية في أسرع وقت، وأن يتصرف الوزراء وفق مبدأ التوافق بعيدا عن المصالح السياسية أو الحزبية».

وإذ تمنى «تحرير الاستحقاق الرئاسي من الكواليس الاقليمية»، استذكر كلام «المفكر والقانوني ادمون رباط في مؤلفاته: من العبث التحري في طيات التاريخ السياسي عن مثال لمجلس، يتقاعس عن القيام بواجب دستوري لانتخاب رئيس للدولة».

رمزي جريج